مقدمـــــة

في بداية التسعينات، أي في أعقاب انتهاء الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفياتي و حرب الخليج وعملية التسوية السلمية العربية- الإسرائيلية اتجه النشاط الإقليمي للسياسة التركية نحو الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وذلك في إطار الترتيبات الإقليمية الجديدة والبحث عن الدور التركي الجديد في المنطقة ، وقد تزامن هذا التوجه مع تغيرات شهدها الداخل التركي، كما أظهرت المتغيرات الدولية والإقليمية الجارية مجتمعة فضاء تركيا في جغرافية تمتد من بحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين مروراً بالبلقان والقوقاز غرباً وشمالاً وآسيا الوسطى وإيران شرقاً والمنطقة العربية جنوباً،ومع هذه المتغيرات وجدت تركيا نفسها في قلب دوائر جيو-سياسية تتشكل من جديد أمنياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وبدا لها في الأفق إمكانية القيام بدور محوري إقليمي في المنطقة الممتدة في قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا والمفتوحة على انتماءات حضارية وقومية متعددة ومختلفة.

وبالتالي برز الطموح التركي، الهادف إلى لعب دور قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط ومحيطها الجغرافي والإقليمي، جعل تركيا تتحرك كدولة براغماتية ديمقراطية، تطوي صفحة الماضي، وتسعى للمصالحة والانفتاح على الجميع، وتصفير المشاكل مع جيرانها.

الأمر الذي يفسر تحركاتها تجاه دول مختلفة السياسات والأيديولوجيات، بطيف يبدأ من الدول العربية كسوريا والعراق ودول الإقليم الأخرى كإيران وحتى إسرائيل.

وهكذا تركيا التي حسمت في السابق خيارها الاستراتيجي لصالح الارتباط بالغرب بمؤسساته العسكرية والسياسية والاقتصادية واستنكفت عن ممارسة نشاط مكثف تجاه الدائرة الحضارية الإسلامية، اتجهت إثر التغيرات الجارية إلى انتهاج سياسة أكثر فعالية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان والقوقاز، وأضحت لاعباً أكثر حيوية في العلاقات السياسية بين دول المنطقة.

من ناحية ثانية، دفع مناخ التسوية السلمية للصراع العربي-

الإسرائيلي، ومشروع إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي بتركيا إلى التوجه بقوة نحو الشرق الأوسط أمنياً واقتصادياً وتجارياً ومائيا.

وقد تزامنت هذه المتغيرات في السياسة الخارجية التركية مع تغيرات في الخلفية الداخلية لهذه السياسة، أبرزها وصول التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية بعدما ظل ينظر إليه طوال العقود الماضية على أنه تيار هامشي لا وزن له في العملية السياسية التركية، ومع وصول حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ كانت بداية الانقلاب التركي على سياسات هذا الاندماج الكلي بالغرب و"إسرائيل". وارتفعت عناوين مثل تعدد الأبعاد، وتصفير المشكلات، والبلد المركز لا الطرف، والقوة الناعمة، وفتح الحدود، وكلها اجتمعت تحت عنوان مركزي هو "العمق الاستراتيجي."

و بالتالي يتمحور الموضوع حول إشكالية رئيسية هي:

الإشكالية الرئيسية:

تسعى تركيا من خلال سياستها الخارجية إلى لعب دور إقليمي و دولي محوري، و ذلك من خلال استغلال موقعها الجغرافي الإستراتيجي ،نظرا لكونها نقطة تقاطع بين أكثر من قارتين ،و كونها أيضا طرف في معظم النزاعات في المنطقة، بالإضافة إلى التحولات الإقليمية الراهنة مما أفسح المجال أمام الطموحات التركية لعب دور "إقليمي استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

فما هو الدور الإقليمي الذي تلعبه تركيا في منطقة الشرق الأوسط؟ وكيف يمكن أن يساهم في تسوية النزاعات في المنطقة؟

التساؤلات الفرعية:

ما هي طبيعة النظام السياسي التركي؟و هل تمتلك تركيا من المقومات ما يخولها فعلا للعب دور إقليمي استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط؟

هل ستتمكن تركيا من خلال سياسة تصفير المشاكل وسياسة مع الجيران ،من لعب دور إقليمي إستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ؟

ما هي العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية التركية

وما أهدافها العامة في فترة ما بعد الحرب الباردة ؟

ما هي أهم الأجندات السياسية التركية لتسوية النزاعات في منطقة الشرق الأوسط ؟

ما هو مستقبل الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط في ظل المتغيرات الراهنة؟

و لمحاولة الإجابة عن هذه التساؤلات نقدم مجموعة من الفرضيات:

obeikandl.com

الفرضيات:

- إذا افترضنا أن الدور الاستراتيجي لتركيا في العشر سنوات الأخيرة هو نتاج عوامل خارجية و داخلية مجتمعة، فهو يعكس الصورة المستقبلية للمكانة التركية في منطقة الشرق الأوسط و الوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية بغض النظر عن توجه حكومتها.
- إذا كانت المشاكل التي تواجه تركيا في منطقة الشرق تختلف وتتعدد من مشاكل حول الهوية إلى مشاكل حول المياه، الحدود والأمن و بأقل حدة الاقتصاد فإن الأجندة السياسية التركية في مواجهة هذه المشكلات و محاولة تسويتها تكون متعددة الأبعاد.
- قد يمكن النشاط المتزايد للسياسة الخارجية التركية هذه الأخيرة من لعب دور إقليمي هام و يضعها في موقع حساس وحاسم في أهم القضايا الإقليمية و يجعلها فاعلا أساسيا في مسألة تسوية النزاعات في منطقة الشرق الأوسط.

النطاق الزمني و الموضوعي للدراسة:

تقوم الدراسة ببحث طبيعة الدور الإقليمي لتركيا في منطقة آسيا، و تحديدا الشرق الأوسط كأحد مجالات البحث السياسي من خلال دراسة دور الجار الاستراتيجي الذي يمكن أن تلعبه من خلال سياستها الخارجية و سياسة الجوار التي تتبع فيها تركيا و الذي قد تمكنها من أن تكون لها الريادة في المنطقة و أن تكون فاعلا أساسيا في إحلال السلام فيها.

أما بالنسبة للنطاق الزمني للدراسة يخص السياسة الخارجية و سياسة الجوار لتركيا من ١٩٩٠ أي بعد الحرب الباردة إلى غاية ٢٠١٥، ويرجع اختيار الباحث لهذه الفترة للأسباب التالية :

لأنّ هذه الفترة تعتبر محورية في تغير السياسة الخارجية التركية، و ذلك خاصة بعد وصول حزب العدالة و التنمية التيار الإسلامي إلى الحكم في تركيا و تبنيها لسياستها الخارجية الصريحة و القائمة أساسا على تصفير المشاكل مع الخارج مع الحفاظ على مصالح تركيا مع دول الجوار الأوروبية و الآسيوية.

أسباب اختيار الموضوع:

تنبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية:

الأسباب الذاتية وتتعلق بما يلي :

إن الأسباب أو المبررات التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره، نابعة عن التحولات السياسية التي عرفتها السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة و تحديدا من ٢٠٠٢، والتي توجهت من خلالها تركيا إلى سياسة تصفير المشاكل مع الجوار مع الحفاظ على مصالحها، كما أنها نابعة من فكرة فحواها، أن التطرق للدور المهم الذي تلعبه تركيا في منطقة الشرق الأوسط يعتبر من بين المواضيع المهمة يحتاج إلى دراسة،كما أنه موضوع جديد و قد نعرف من خلاله مستقبل المنطقة و أهم التطورات التي ستشهدها في المستقبل و تحديد أهم الفواعل فيها مستقبلا.

obeikandl.com

الأسباب الموضوعية:

١-إنّ دراسة السياسة الخارجية التركية و سياساتها الجوارية من أهم المواضيع الحديثة، على اعتبار أن موضوع سياسات الجوار يلاقي اهتماما كبيرا من طرف الباحثين نظرا لأبعاده المختلفة و تأثيراته على أهم القضايا الإقليمية.

٢- أنها تمثل جزءا من دراسات السياسة الخارجية التركية، حيث توجد في هذا الإطار دراسات أكاديمية تناولت بالبحث والتحليل السياسة الخارجية التركية، و كذا المشاكل الإقليمية المطروحة و الحلول المقترحة لها حسب الرؤية التركية و رؤى الدول الأخرى.

٣- أنها تبحث في مرحلة جديدة من مراحل التطور السياسة الخارجية التركية ومن هذا المنطلق تطمح هذه الدراسة أن تكون إضافة إلى رصيد الدراسات العلمية.

أهداف الدراسة:

تطمح و تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

- استشراف معالم التوجه و الدور التركي الاستراتيجي المرتقب، والذي من المرجح أن تتمخض عنه تفاعلات بدائل القوى التركية الرئيسية، العاملة في المشهد التركي المعاصر ببيئته الداخلية والإقليمية و الدولية.

- رصد واقع العلاقات التركية مع دول الجوار و طبيعة المشاكل التي تعاني منها مع هذه الدول، و الطموحات التركية في هذه المنطقة، و المقومات التي تملكها و إذا ما كانت تمكنها من لعب الدور الذي تسعى إليه.

- لفت الانتباه إلى ضرورة اهتمام الباحثين في الدول المغاربية بالدراسات المتخصصة في السياسات الجوارية، لما لهذه الأخيرة من أهمية، و ما قد تحققه للدول سواء على المستوى السياسي و الأمني والاقتصادي لدول المنطقة ، والدعوة إلى تضافر جهود المهتمين بهذا الحقل الدراسي، لإنشاء مركز للدراسات المتخصصة في السياسة الخارجية و السياسات الجوارية و

الدراسات الإقليمية بالخصوص، بغرض الاستفادة من الخبرات و التجارب الإقليمية و الدولية في هذا الموضوع ، و ذلك تفعيلا لدور الجامعة والبحث العلمي وربطها بالمحيط.

- تهدف الدراسة لرصد وتحليل الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط ، تبيان طبيعته و حدوده و مستقبله.
- كما تسعى الدراسة إلى تفسير تغير السياسة الخارجية التركية، وتعدد سياساتها الجوارية ،وذلك من خلال تحديد الأسباب والدوافع الداخلية والخارجية لتبنيها لهذه السياسات، وإبراز النتائج التي افرزها
- توضيح طبيعة الدور الإقليمي التركي، و ما قد يلعبه في تحديد مستقبل المنطقة و ما يمكن أن تساهم به في تسوية أهم الصراعات في الشرق الأوسط.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية:

اعتبارات عملية وتتعلق بما يلي :

تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل دور تركيا، من خلال سياستها الخارجية و سياسة الجوار في تدعيم قضية السلام و الأمن الإقليمي خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي فإن موضوع الدراسة يعتبر مدخلا لفهم التوجه الجديد في السياسة الخارجية التركية فضلا عن أنّ الدراسة تطمح إلى الوصول إلى بعض التصوّرات عن السياسة الجوارية التي على تركيا أن تتبعها من أجل حل مشاكلها مع دول الجوار دون المساس أو التفريط بمصالحها و كذلك مساهمة تركيا في تسوية النزاعات في المنطقة مع محاولة أن تكون الطرف الأقوى في المفاوضات.

من شأنها إثراء المعرفة النظرية والواقعية بالسياسة الخارجية التركية، وتقييم سياستها الجوارية و ما قد تحققه للمنطقة من توازن و استقرار،و دراسة الخبرة التركية في تسيير أزماتها و مشاكلها مع دول الجوار عن كثب.

إيمان الباحث بأنّ الكتابات والبحوث العلمية حول سياسة الجوار التركية و دورها الإقليمي، قد تساهم في إيجاد حلول

واقتراحات لتسوية النزاعات في المنطقة و تحقيق السلام و الأمن.

اعتبارات علمية وتتعلق بما يلي:

١- إنّ دراسة السياسة الخارجية من أهم مباحث علم السياسة،بحيث يعتبر وجودها من إحدى خصائص النظم السياسية الحديثة، كما أن ثمة ضرورة للتعرف على محددات السياسة الخارجية التركية وخاصة بيئتها وتفاعلها.

٢- أنها تمثل جزءا من تيار دراسة النظام السياسي التركي، حيث توجد في هذا الإطار دراسات أكاديمية تناولت بالبحث والتحليل في النظام السياسي التركي، صانع السياسة الخارجية، النخبة السياسية.

٣- أنها تبحث في مرحلة جديدة من مراحل الدور التركي في الشرق الأوسط، ومن هذا المنطلق تطمح هذه الدراسة أن تكون إضافة إلى رصيد الدراسات العلمية عن هذه المرحلة من تاريخ تركيا المعاصر وعن النظام السياسي التركي بشكل خاص.

منهجية الدراسة:

إن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها، ونظرا لاتساع مجال هذا البحث سواءا من الناحية الزمنية بتطرقه لفترة طويلة نسبيا ومتميزة، أو من الناحية الجغرافية بتركيزه على سياسة تركيا تجاه منطقة واسعة ومتعددة الدول المختلفة الأهمية والوضع بالنسبة للسياسة التركية، أومن الناحية الموضوعية من خلال إدراج مختلف الأهداف والاهتمامات المنوطة بعمل صانع القرار في السياسة الخارجية، ولهذا فقد احتاج البحث من وجهة نظرنا توظيف نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة والإشكالية محل الدراسة، ولذا فقد كانت الحاجة إلى:

المنهج التاريخي يأتي تركيزنا على هذا المنهج، باعتباره لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية، بل أنه يحللها، ويفسرها في واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر، على اعتبار أن الواقع نتاج لتراكمات سابقة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة

الـدور الإقليمـي لتركيـا و التـي تقودنـا إلـى دراسـة تـاريخ السياسـة الخارجيـة التركيـة تتطلـب اسـتخدامنا للمـنهج التـاريخي لمعرفـة خصوصية السياسة الخارجية التركية و الدور التركي في المنطقة في كل مراحل التاريخية التي مر بها ، كما ساعدنا هذا المنهج على تتبع المسار التطوري للدور الإقليمي التركي.

كما استعنا **بالمنهج الوصفي** الذي يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها أشكالها وعلاقتها، والعوامل المؤثرة فيها كما أنه يشتمل في الكثير من الأحيان، على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث، ولقد ساعدنا هذا المنهج في الوقوف على الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط في فترات سابقة ،و بعد التغيرات الواقعة في البيئة الداخلية و الدولية و كيف تأثرت سياسة هذه الأخيرة في التعامل مع دائرة جوارها و كيف تطور دورها الإقليمي.

بالإضافة إلى **منهج تحليل المضمون** الذي يقوم على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة، ولقد استعملنا هذا المنهج في دراستنا لمختلف الاتفاقيات و المعاهدات و المبرمة بين تركيا و دول جوارها في منطقة الشرق الأوسط في شتى المجالات.

كما ساعدنا **المنهج المقارن** الذي يقوم على معرفة كيف، ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها، مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه، والاختلاف، بغرض الوصول إلى العوامل المسببة لظاهرة معينة، وينطلق هذا المنهج من مبدأ، أن تشابه الظروف قد يؤدي إلى نفس النتيجة، و قد استعنا بهذا المنهج لدراسة أوجه التشابه و الاختلاف في السياسات الجوارية التركية، من خلال مقارنة السياسة التركية مع كل دولة من دول المنطقة و كذا طريقتها في تسوية النزاعات مع مختلف الأطراف و ما إذا كانت تنتهج نفس السياسة مع كل دول المنطقة أم أنها تتعامل على أسس و اعتبارات أخرى تحكمها بالدرجة الأولى لغة المصالح، و رصد نقاط التقاطع و نقاط الاختلاف، و محاولة فهم و تفسير هذه السياسات و الاختلافات الواقعة فيها، و كذلك مقارنة الدور الإقليمي التركي الحالي، مع دورها في فترات تاريخية سابقة، ومحاولة معرفة الأسباب و الدوافع التي كانت و راء هذا التغير.

كما حاولنا الاعتماد على **الاقتراب البيئي** الذي يركز على تأثير البيئة الداخلية والخارجية، في صنع السياسة الخارجية و تنفيذها والتي بدورها تحدد الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، و كذلك تأثير الأوضاع الدولية و الإقليمية، والتحولات السياسية والاقتصادية، في سياسات الجوار لتركيا مع دول منطقة الشرق الأوسط و حتى في مكانتها في منطقة.

منهج تحليل الدور: يعد مفهوم الدور أحد المفاهيم الأساسية المستخدمة في دراسة سلوك الدول و ترجع أهمية استخدام تحليل الدور في دراسة السياسة الخارجية التركية إلى ما يلي:

- أنه يقدم وسيلة لتوضيح كيف يمكن للنظام السياسي صنع قرارات و سياسات خارجية تلقى القبول على المستوى الداخلي و تمكن الدولة من لعب دور هاما سواء على مستوى إقليمي أو دولي
- إن تحليل الدور يشكل أداة لدراسة النظام السياسي و مختلف المؤسسات الرسمية و غير الرسمية و كذلك تفاعل الدولة مع غيرها من الدول.
- يستخدم أيضا في إجراء دراسات مقارنة بين سلوك الدول المختلفة بهدف التعرف على مدى تشابه و اختلاف سياسات هذه الدول و محاولة تفسير سلوك كل دولة و دوافع اختيارها لتوجهاتها دون غيرها من البدائل.

و لمقاربة الموضوع و استيعاب عناصره ،تم استخدام المقترب الواقعي، والذي يعرفه "هانس مورغانتو " HANS MORGATAU[*]، على أنه بنيان نظري يهدف إلى شرح و استيعاب الظواهر السياسية،بالتركيز على العوامل العقلانية في الواقع السياسي،و بذلك تقديم إطار نظري لسياسة خارجية عقلانية.[1]

(*)"هانس مورغانتو " Hans J Morgenthau رائد المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، و هو عالم أمريكي،يرى بأن القوة هي المصلحة والمصلحة هي القوة، ويقصد بالقوة مكوناتها العسكرية والاقتصادية المادية، وما يتيحانه من قدرة علي التأثير وممارسة للنفوذ، وفي العام ١٩٤٨ نشر «هانس مورغانتو» كتابه

و الجدير بالذكر،هو أن المقترب الواقعي ،يركز على مفهوم محوري هو مفهوم المصلحة الوطنية، التي يرى **"مورغانتو"**أنها المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم و توجيه العمل السياسي، حيث أن المصلحة ليست هي الدائمة عبر الزمان إنما فكرة المصلحة كجوهر للسياسة،هي الدائمة عبر الزمان و المكان.(١)

و عليه، فإن مفهوم المصلحة الوطنية،سيمثل أهم مداخل تحليل السياسية الخارجية التركية ،وسنلمس الحس البراغماتي الذي يطبع السلوك الخارجي وينعكس على توجهات و خيارات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة.

أدبيات الدراسة:

-دراسة أحمد داوود أغلو عام ٢٠١٠العمق الإستراتيجي:موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، صدرت الطبعة الأولى عام ٢٠٠١، و هذه الطبعة الثانية باللغة العربية الصادرة سنة ٢٠١١، و جاء الكتاب في ثلاث أقسام القسم أول جاء بعنوان"الإطار المفاهيمي والتاريخي"، يشتمل ثلاثة فصول تناولت مقاييس القوة و التخطيط الإستراتيجي، وشرحا لمعادلة القوة و عناصرها الثابتة و المغيرة و إعادة تحليل لعناصر القوة التركية.

وجاء القسم الثاني بعنوان"الإطار النظري :الإستراتيجية المرحلية و السياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية"،و ضم أربعة فصول لشرح نظرية العمق الإستراتيجي و عناصرها،مع التركيز على العمق الإستراتيجي التركي في المناطق ذات الارتباطات الجغرافية به.

وحلل الدكتور"أغلو" في الجزء الثالث الوسائل الإستراتيجية

«السياسة بين الأمم»، الذي حاول فيه تطوير نظرية شاملة للسياسة العالمية، تبنى فيها الفلسفة الواقعية.

(١) ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط١،١٩٨٥)،ص٢٩.

(٢) ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص٣٠.

والسياسات الإقليمية، التي رأى أنها ستحقق لتركيا مكانتها المرموقة في على الصعيدين الإقليمي و الدولي.

وبحثت بقية الفصول قضايا التحول الإستراتيجي في البلقان، والشرق الأوسط و الإتحاد الأوروبي سياق التحولات التاريخية.

-دراسة "عبد الله تركماني" عام ٢٠١٠ تعاظم الدور الإقليمي لتركيا:مقوماته و أبعاده و مظاهره و حدوده، و جاء الكتاب في ستة أجزاء، تناول في الجزء الأول بعض المداخل المنهجية للدراسة،وفي الجزء الثاني تطرق الكاتب إلى مقومات تعاظم الدور التركي من خلال الرؤية الإستراتيجية التركية و مقدرتها المختلفة، و في الجزء الثالث و الرابع حاول رصد أبعاد تعاظم الدور التركي على الصعيدين الدولي والإقليمي، من وراء استشفاف العلاقات التركية مع مجموعة من الدول، و سمات هذه العلاقات و التغيرات التي طرأت عليها مع تبدل السياسة التركية، و الدور الجديد الذي تحاول أن تلعبه في المنطقة، والجزء الخامس جاء بعنوان "حدود تعاظم الدور التركي" ،و ذلك بالتطرق إلى أهم مشاكل تركيا مع دول جوارها،و العقبات التي من شأنها أن تعرقل أو تكون عقبة أمام تعاظم أو تنامي الدور لتركي خاصة في منطقة الشرق الأوسط، و الجزء السادس خصصه الكاتب لملاحق تناول فيها الديمقراطية التركية وخصائصها، و محيط تركيا الإقليمي،

-دراسة ميشال نوفل عام ٢٠١٠ "عودة تركيا إلى الشرق": السياسات الجديدة للسياسة التركية ، و قسم الكاتب الدراسة إلى خمس فصول يقدم المؤلف من خلالها قراءة فاحصة لجملة التحولات التركية، التي بدأت منذ عقدين ونصف من الزمن، راصدًا بدايات تبلور نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط، يأتي في طليعته الدور التركي الفاعل، الذي ينهض على سياسة خارجية، تحمل دينامكية كبيرة، وتتسم بالمبادرة وليس برد الفعل، الأمر الذي تطلّب قراءة للاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، بشكل يفترق مع ضيق أفق الأيديولوجيات والأحكام المسبقة وأزمات وعقد الماضي، وتحديد سمات السياسة التركية الجديدة في الشرق الأوسط، المجسدة في المبادرة والحضور المبكر ولاستباقي لتركيا في كل أزمات ونزاعات المنطقة، وذلك من أجل القيام بدور الوسيط في إطار سياسة احتواء النزاعات وإدارتها، وخفض منسوب التوتر فيها، والعمل بشكل مباشر

أو مع أطراف أخرى بشكل غير مباشر وقد عنون الفصول لخمسة على التوالي: "تركيا و صعود العالم التركي"، "حركة التوليف التركي الإسلامي"، "إعادة توجيه السياسات التركية"،"العراق في مفهوم العثمانية الجديدة"،"المقاربة التركية في الشرق الأوسط"،

-دراسة عماد الضميري عام ٢٠٠٢، بعنوان "تركيا والشرق الأوسط" و التي جاءت في خمس فصول ،

مدخل تمهيدي تناول فيه المؤلف الرؤية التركية لمكانتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة،ثم تناول في الفصل الأول دور المسألة الكردية في السياسة التركية اتجاه سوريا والعراق ، معرجا في الفصل لثاني على السياسة المائية التركية، والمشروعات التركية المائية الإقليمية التركية في منطقة الشرق الأوسط، وما لها من أثر على الوزن و الدور الإقليمي التركي في المنطقة، متناولا في الفصل الثالث العلاقات التركية مع دول المنطقة، بعنوان "تركيا و علاقات الاعتماد المتبادل مع منطقة الشرق الأوسط"، و في فصل رابع تناول المؤلف مسألة الأمن القومي التركي و الشرق الأوسط، و الذي يحاول من خلاله إبراز أهمية الشرق الأوسط كمتغير في معادلة الأمن القومي التركي، في هذه لفترة من الزمن و في ظل مساعيها الجديدة، و ظروف المنطقة الراهنة، و في فصل خامس و أخير تناول المؤلف، العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الصراع العربي الإسرائيلي، و الذي يبين فيه تأثير العلاقات التركية الإسرائيلية، على علاقاتها مع الدول العربية في المنطقة، كما يبين ظروف اعتراف تركيا بإسرائيل و الأسباب الكامنة وراء هذا الاختيار، و كيف تتعامل تركيا بحذر في كل مرة فيما يخص مسائل الصراع العربي الإسرائيلي.

البناء الهيكلي للدراسة:

تتكون هذه الدراسة من ثلاثة فصول فصل نظري و فصلين تطبيقيين:

الفصل الأول مقسم إلى مبحثين يشملان الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة،و يتناولان المفاهيم الأساسية للدراسة كالسياسة الخارجية، مفهوم سياسة الجوار و تحديد إقليم الدراسة، و دراسة أهم النظريات التي تتناول بالتفسير السلوك الخارجي للدول و التي يمكننا من خلالها تفسير السياسة الخارجية التركية و تناولها بالتحليل والوقوف وراء أسباب التحول الذي طرأ عليها.

فصل ثاني تطبيقي بعنوان "محددات و انعكاسات السياسة الخارجية التركية على علاقاتها الشرق أوسطية"، و يتناول هذا الفصل في مبحثه الأول طبيعة و بيئة النظام السياسي التركي، المقدرات الوطنية التركية من موقع استراتيجي، اقتصاد، و قدرة عسكرية،....إلخ،و طبيعة النظام السياسي و المؤسسات الرسمية في تركيا و دور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، لما لهذه العوامل و المتغيرات من تأثير بالغ على عملية صنع القرار سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية لأي دولة،ثم محددات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية، و المتعلقة بالبيئة السيكولوجية لصانع القرار التركي، و البيئة الداخلية و الخارجية و التي تحدد البدائل المطروحة أمام صانع القرار للمفاضلة بينها، ثم يتناول المبحث الثاني بالتقصي والتحليل العلاقات التركية مع دول الشرق الأوسط، بداءا بالعلاقات التركية – العربية، و دراسة نموذجين المتمثلين في (العلاقات: (التركية- العراقية)،(التركية-السورية) حيث تطرق للعلاقات الثنائية بين البلدين و أهم المحطات التي مرت بها و ميادين

و مستويات التعاون بينهما، بالإضافة إلى تقصي التحول في المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية ، و العلاقات التركية – الإيرانية و التنافس الإقليمي بين البلدين والتعاون الأمني بينهما و انعكاساته على المنطقة، ثم العلاقات التركية – الإسرائيلية و التعاون التركي العسكري الأمني الإسرائيلي و انعكاساته على عملية السلام في الشرق الأوسط وعلى العلاقات التركية – العربية.

أما الفصل الثالث الذي هو بمثابة فصل تطبيقي ثاني، فجاء تحت عنوان "أبعاد الدور الإقليمي الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط"، يتفرع إلى مبحثين الأول يتناول الأجندة السياسية التركية لإدارة الأزمات في منطقة الشرق الأوسط، بداية بتحديد أهم مشكلات المنطقة و المتمثلة أساسا، في مشكلة المياه و توزيعها بين تركيا التي تعتبر أغنى دولة في المنطقة بهذا المورد و جيرانها، مشكل الحدود مع بعض الجيران مثل سوريا و العراق، مشكل الأقليات و خاصة الكردية و تأثيرها على استقرار المنطقة، و أخيرا مشكلة الصراع الأمني و الإرهاب و التسلح، و كيف تتعامل تركيا مع هذه التحديات في المنطقة و الجهود التي تبدلها لحل هذه الأزمات، و وترتيبها لهذه المسائل في الأجندة السياسية التركية وفق ما يخدم مصالحها الداخلية و وضعها الإقليمي الذي تسعى إليه، ثم في المبحث الثاني محاولة التعرف على مستقبل الدور التركي في المنطقة و ذلك من خلال احتمالين هما تنامي أو تراجع هذا الدور، و دراسة العوامل التي من شأنها أن تساعد تركيا على الوصول إلى لعب الدور الإقليمي

المحوري و تحقيق الهدف الذي تصبو إليه، و في المقابل العوامل التي قد تعيق هذا المسعى و بالتالي تراجع الدور التركي إلى ما كان عليه قبل التحولات الدولية و الإقليمية الراهنة، و بالتالي اعتبار المكانة التركية في المنطقة مؤقتة ترتبط بمجموعة بالتحولات و العوامل و تزول بزوالها.

obeikandl.com